- العدد السابع عشر -
17

m

دراسات استراتيجية

دورية فصلية محكّمة تصدر
عن:

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات
والخدمات التعلّمية

رئيس التحرير:

أ.د. محند برقوق

Berkouk1@yahoo.com

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة
46 تعاونية الرشد القبة القديمة –
الجزائر
ها:0021321289778
فا: 0021321283648
نقال: 05550.54.83.05
البريد الالكتروني:
Markaz_bassira@yahoo.fr

الموقع الالكتروني:
www.baseeracenter.net

A

رقم الإيداع القانوني: **2006/ 1378**
ردم د: **1112 -**
7996

التوزيع

دار الخلدونيه للنشر والتوزيع
05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.
ها/فا: 021.68.86.48 ها
: 021.68.86.49

هيئة التحرير

أ.د. أمحند برقوق - رئيس التحرير

أ- سالمي العيفة -نائب رئيس التحرير

عنوان المراسلات:

رقم 46 تعاونية الرشد القبة القديمة - الجزائر-

ها: 021.28.97.78

فا:021.28.36.48

النقال: 0550.54.83.05

الموقع الإلكتروني:

http/ www.baseeracenter.net

البريد الإلكتروني:

Markaz_bassira@yahoo.fr

Markazbassira2009@hotmail.fr

الهيئة العلمية

أ.د. كيش عبد الكريم	- جامعة قسنطينة
أ.د. عمار بوحوش	- جامعة الجزائر
د. سالم برقوق	- جامعة الجزائر
د. عمر فرحاتي	- جامعة بسكرة
د. زين عزري	- جامعة بسكرة
أ.د. قشي الخير	- جامعة سطيف
د. عبد السلام يخلف	- جامعة قسنطينة
أ.د. بن حمو عبد الله	- جامعة تلمسان
أ.د كاشر عبد القادر	- جامعة تيزي
د. عبد الحق بن جديد	- جامعة عنابة
د. جواد الحمد	- الجامعة الأردنية
د. أسامة قاضي	- جامعة ميتشغان
د. عبد القادر عبد العالي	- جامعة سعيدة
د. لويس مارتينز	- جامعة باريس
د. يوسف بوعندل	- جامعة لينكولن
د. حمود صالحي	جامعة كاليفورنيا (و.م.أ)
د. مصطفى بخوش	- السعودية
أ.د. جفال عمار	- جامعة الجزائر
أ.د. بلعيد مويسي	- جامعة سطيف
د. بن عبد العزيز مصطفى	- جامعة الجزائر
د.عبد الناصر جندلي	- جامعة باتنة
أ.محمد جويلي	- جامعة تونس

دراسات استراتيجية

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دورية دراسات استراتيجية ـ العدد (17) ـ مارس 2012

المحتويات

▪ **افتتاحية العدد:**	رئيس التحرير	5
دراسات		
دور تكنولوجيا المعلومات في التحول نحو مفهوم المنظمات المتعلمة -جامعة البلقاء التطبيقية الأردنية ـ دراسة حالة	د/ فراس سليمان الشلبي د/ مروان محمد النسور جامعة البلقاء التطبيقية	13
الاستراتيجيات الإعلامية لإدارة الأزمة داخل المؤسسة دراسة تطبيقية على مؤسستي BNP Paris Bas, Société G	د/يامين بودهان قسم علوم الإعلام والاتصال جامعة فرحات عباس سطيف	45
الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية: الضربات الوقائية	الأستاذة تيغرة زهرة كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر 3	69
التدافع القيمي بين الحضارات والأمم أزمة النظام الدولي المعاصر أم فرصة التغيير السانحة؟	د/ دليلة عمارة	89
مقالات		
الهندسة الإنتخابية ـ مقاربة في معايير وكلفة النظم الانتخابية ـ	أ/زبيري رمضان أستاذ جامعي (مساعد أ) جامعة الدكتور الطاهر مولاي_ سعيدة_	113

أمن الخليج في مواجهة التحديات الجديدة	أ/ حمد بن محمد آل الرشيد	129
هل تحقق الديمقراطية السلام؟ مراجعة عامة لنظرية السلام الديمقراطي	أ/عبد الله هوادف أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية. جامعة المسيلة	143

الافتتاحية

الرشادة السياسية ومنطق الإستقرار السياسي

أ.د. أمحند

أدت المسارات المتشابكة لعولمة حقوق الإنسان والقيم السياسية النيوليبرالية عبر مختلف السياسات والقرارات والبرامج التي اتخذ تها المنظومة الأممية بعد مؤتمر فيينا (جوان 1993) إلى طرح عدد من المصطلحات الجديدة في العلوم السياسية، من أمثال الجودة السياسية، الهندسة السياسية، علم القياس السياسيPoliticometrie , الإيكولوجيا السياسية، علم الانتقال الديمقراطي Transitologie، الكوسموقراطية Cosmocratie ... والرشادة السياسية[1].

تهدف هذه الورقة المعرفية لتحليل محتوى وقواعد وآليات الرشادة السياسية باستخدام منهجية بنائيه قوامها المنطق التفكيكي- التركيبي لميشال فوكو Michel Foucault[2] والذي يبتعد عن مجرد تحليل المعنى في مقاربة Anthony Skinner[3] التي تحاول طرح المفهوم بذاته كحاوية معرفية وليس كسياق معرفي –أنطولوجي وعملياتي. ومن ثم سوف نحاول التركيز على الحركية التأسيسية للرشادة السياسية.

*المنطلقات المعرفية للرشادة السياسية:

تقوم الرشادة السياسية على محتوى معرفي مركب بتركيزه على الحكم والتسيير في آن واحد وذلك إنطلاقا من تعريف للمشروعية Legitimite[4] يجمع بين بعد التوافق مع القيم الديمقراطية العالمية التي تنعكس في انتخابات حرة، نزيهة تعددية ومنتظمة من جهة، ومع وجود منطق حكم وتسيير يقوم على مبادئ العقلانية، المشاركة و الشفافية والمحاسبة. فالمشروعية، من هذا المنظور، لا يجب النظر إليها كمجرد صفة معرفة بمدى قبول من يحكم من طرف المواطنين كما تطرحه نظريات علم النفس السياسي عند أمثال Merelman أو مجرد الاعتقاد بأحقية من يحكم بالنظر للتقاليد

السياسية أو الخاصية الكاريزمية كما هو عند Max Weber بل التركيز أكثر على البعد العقلاني في الإختيار (المصدر الثالث للمشروعية عند فيبر) من خلال انتخاب أفضل المرشحين بحرية وحسب منطق القناعة بصلاحية ونفعية ونجاعة البرامج الانتخابية . هذا بالإضافة إلى تنفيذ السلطة السياسية لوعودها الانتخابية بشكل يبقى على هذا القبول والرضى... لأن مشروعية النظام السياسي، حسب هذا المنطق، هي عملية مستمرة بدايتها الانتخابات الديمقراطية وحركيتها تحددها مستويات الفعالية السياسية[5] .

بالإضافة لمنطق المشروعية، تقوم الرشادة السياسية على ضرورة وجود مجتمع مدني فعلي وفعال يتمتع بإستقلالية الذمة المالية والقدرة على المبادرة الوظيفية في مجال تخصصي محدد (البيئة، الصحة، التعليم، الشباب، النساء ..إلخ) ليكون قناة معبرة عن مطالب وحاجات وتطلعات المجتمع . كما تشكل هذه الجمعيات أيضا آليات دعم وإيصال لهذه الهموم والأولويات ... فكلما كان التفاعل بين السلطة السياسية والمجتمع المدني ايجابيا زادت احتمالات الفعالية السياسية خاصة أن للمجتمع المدني دور أساسي آخر وهو المشاركة في عمليات فرض الشفافية والحسبة[6] في ظل وجود حق للإعلام مكفول دستوريا وقانونيا ومفعل واقعيا بوجود تعددية إعلامية بأبعادها المكتوبة، السمعية و المرئية والالكترونية، على أن تكون قادره على أن تتحول من مجرد هيكلة إعلامية ذات وظيفة إخبارية إلى وظائف تكوين الرأي العام وتوجيهه، ولكن أيضا إلى وظيفة التحري لكشف التجاوز، التعسف والفساد للمساعدة على الحسبة والمحاسبة والتقويم في عمل السلطة السياسية ومؤسسات الدولة عموما . فلا يمكن الحديث عن رشادة الحكم إلا بوجود هذا التفاعل الشفاف .

بالإضافة للشفافية السياسية للنظام السياسي، يقتضي منطق الرشادة السياسية تبني من يحكم لمناهج عقلنة المصاريف العمومية وترقية مفهوم الخدمة العامة بما يتوافق مع فهم توافقي لماهية الصالح العام لتمكين أغلب المواطنين بالانتفاع بأكبر قدر من الحاجات لأطول فترة ممكنة وبأقل تكلفة . إلا أن العقلانية السياسية تقتضي لأن تكون حركية فعلية في النظام السياسي أن يكون هناك عدد من العناصر التأسيسية:

1-نظام محاسبي وطني دقيق ولكن أيضا مرن.

2-نظام بيروقراطي فعال وناجع مركب ولكن غير معقد، لأن التعقيد الوظيفي يخلق الجمود مما يقلل من فعالية

النظام السياسي وهذا من شأنه أن يقلص من احتمالات العقلانية.

3- تطوير آليات للتدقيق السياسي والإداري audit politique et administratif من أجل التقييم والتقويم في الخيارات السياسية والقرارية للنظام السياسي وعلى كل المستويات[7] .

4-نظام اتصالي تفاعلي شفاف وذا مصداقية لتقريب الإدارة من المواطن لتفعيل عمليات التغذية الاسترجاعية feed back لتمكين المؤسسات السياسية والإدارية من تصحيح أخطائها للرفع من جودة أدائها السياسي.

فمن خلال هذه المنطلقات، يمكن تعريف الرشادة السياسية على أنها فلسفة الحكم (بالديمقراطية) والتسيير بالمشاركة، بشفافية وأمانة .... إنها التعبير العملياتي بمنطق الجودة السياسية الذي يشكل لب فلسفة ومنهجية الهندسة السياسية (الديمقراطية) في عالم ما بعد الحداثة.

*مأسسة الرشادة السياسية :

من اجل بناء منطق الرشادة السياسية على مستوى المؤسسات السياسية والقرارية، يجب تكييف المضمون الحقوقي للمرجعية الدستورية بما يتوافق والهيكلة الحقوقية العالمية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا لسنة 1993 لتكريس مركزية الفرد -المواطن في المنطق الوظيفي للدولة التي يجب أن تكون منطقية في اندماجها في المسارات المعيارية للعولمة ألما بعد حداثية، وذكية Smart State في بناء نسق لأولوياتها بشكل يجعل حاجات الإنسان المادية والاعتبارية في نفس مستوى اهتمام الدولة بإستقارها ....

ولذلك أصبح منطقيا أيضا (في المنظور البنائي للرشادة السياسية) جعل المنطق السلطوي قائما لا على الفصل بل التباين والتكامل بما يجعل السلطة التشريعية مركزية في المبادرة التشريعية وفي مراقبة السلطة التنفيذية وبرامجها ولكن أيضا بالعمل على التأثير على الأولويات الكبرى للحكومة بما يتوافق والبرامج الانتخابية للأغلبية في البرلمان .... ففعالية النواب ضمانة فعلية في فعالية ونجاعة السلطة التنفيذية بترشيد أولوياتها والسهر على عقلانية مصاريفها .

كما يقتضي هذا المنطق أيضا التأكيد العملي على الاستقلالية الفعلية للقضاء لاستكمال الجزء السياسي الذي يفرضه البرلمان على الحكومة وأعضائها بجزاء جنائي يعاقب كل تعدي على الحقوق الخاصة بالإنسان – المواطن بالتعسف،

التجاوز أو الفساد . وللوصول لذلك يجب تطوير شبكة من المحاكم والمجالس القضائية عبر كل رقعة من الوطن بشكل يقرب ويسرع من وتيرة إصدار الأحكام من جهة مع التأكيد على ضرورة بناء محاكم متخصصة وكفأة وعادلة ومنصفة بإسم القانون والعدالة.

ومن أجل الوصول إلى ذلك، يجب أن يقر النظام السياسي بالمصدر الحقوقي للقانون لبناء دولة حق وقانون بشكل يكون توازن بين منطق الدولة وحاجاتها ومنطق الذات الإنسانية وبشكل يخلق معه عددا من الحركيات التأسيسية للرشادة السياسية ومنها:

1-جعل حقوق الإنسان ومنطق الديمقراطية المشاركاتية الأساس العملياتي والمعياري للتنشئة السياسية بتطوير مادة تربوية وإعلامية وتوجيهية هادفة لإنتاج مجتمع يقوم على السلم الاجتماعي، الاختلاف الفكري والحوار السياسي .

2-لتطوير هيكلة إدارية متكاملة (بإسم التعقيد المؤسساتي) من مؤسسات تمثيلية محلية (مجالس بلدية أو مجالس جهوية منتخبة) والمصالح الخارجية للوزارات مع تقريبها هيكليا من المواطن ربحا للمال والوقت وذلك أساس العقلانية .

3-تطوير آليات الرقابة المالية لتقييم مستوى توافق النفقات العمومية مع الأهداف البرماجية المصادق عليها انتخابيا، سياسيا أو قراريا منعا لتبديد الأموال العمومية، الاختلاسات أو الفساد .

4-تطوير نظام التدقيق الديمقراطي Democratic Audit لتحديد مستوى شفافية، حسبة ومسؤولية النظام السياسي من أجل الوصول إلى المجتمع الديمقراطي الذي أساسه العدالة في التوزيع والتساوي في الفرص والجزاء في ظل نظام تحكمه أبجديات الكفاءة والاستحقاق[8] .

5-العمل على تكوين لجان خبرة مستقلة وطنية أو عالمية من أجل تقييم السياسات العامة القطاعية أو الكلية بهدف الرفع من الأداء السياسي الكلي لنظام الحكم حسب منطق الخدمة العامة.

الخاتمة:

فمن هنا فالرشادة السياسية تقوم على الجمع الذكي بين الحاجة للاستقرار السياسي وضرورة الاستجابة لحاجات ومطالب المجتمع. فالرشادة السياسية تقوم بالتالي على معادلة جامعة بين : المشاركة الديمقراطية +الفعالية السياسية +الحسبة + الشفافية.

تتميز هذه المعادلة بالصفة الشاملة والعالمية للمنطلقات ولكن بالنسبية الواقعية من حيث إنشاء أطر ومؤسسات الرشادة السياسية استجابة لمتطلبات البيئة الوطنية

وتماشيا مع المقتضيات المعيارية الكونية ... ولكن مع ذلك، يجب إدراك أن الرشادة السياسية هي ثقافة وردود أفعال وليس مجرد أقوال أو مؤسسات أو قوانين.

الهوامش:

(1) I. Clark: "Globalization and International Relations Theory", Oxford: Oxford University Press, 1999, Pp. 28-30

(2) Michel Foucault : "The order of things: An archaelogy of the Human Sciences", London: Sheridan-Smith, 1970

(3) Finley Carpenter: "The Skinner primer: Behind Freedom and dignity", New York: Free Press, 1974, Pp. 59-72

(4) أمحند برقوق: "شرعية السياسية في علم السياسة المعاصر"، في عزام التميمي:"الشرعية السياسية في الإسلام"، لندن: ليبرتي، 1996

(5) John Dunn: "Political obligation in its historical context", Cambridge: Cambridge University Press, 1980

(6) Ernest Gellner: "Conditions for Liberty: Civil society and its rivals", London: Penguin books, 1994, P.211

(7) David Beetham: "Democracy and Human Rights", London: Polity Press, 1999, pp.151-169

(8) David Beetham: "Political power and democratic control in Britain", London: Routledge, 1998